

سلسلة: ما هي الديمقراطية؟

الجزء 1 من 3 – من أين جاء مفهوم الديمقراطية؟

.1

مرحباً بكم إلى القسم الأول من سلسلة "ما هي الديمقراطية؟" هناك العديد من التعاريف للديمقراطية، ولكن المفهوم الأساسي يعتمد على بعض المبادئ والقيم الأساسية والعامّة والتي يجب صونها في أي نظام لكي يكون ديمقراطياً. ولكن من أين جاء مفهوم الديمقراطية؟ وما هي الديمقراطية ونماذجها؟ وما هي المبادئ والأسس التي يرتكز عليها مفهوم الديمقراطية؟ تعالوا نتعلم!

ملاحظة قبل البدء: يمكنكم تحميل أوراق العمل من الموقع للتفاعل بشكل أفضل مع هذه المادة العلمية!

.2

دعونا نتصور لوهلة... لو كان الإنسان فرداً وحيداً يعيش لوحده لكان أمر إدارة شؤون هذا الفرد لذاته سهلاً،

.3

ولو كنا عشرات من الأشخاص فقط وكان بإمكاننا أن نتواصل مع بعض بسهولة ويسر، يوماً نتحدث في الشؤون التي تهتم مجتمعنا الصغير، لكان أمر إدارة شؤوننا أيضاً سهلاً، وكنا سنختار طريقة معينة لحسم الأمور عند وجود خلاف،

.4

والأمر يكون أسهل لو كنا جميعاً ودوماً على قلب رجل واحد ورأي واحد،

.5

لكن الطبيعة البشرية ليست كذلك!

.6

ولسبب ما، أو غالباً لأسباب متعددة، هناك آراء متعددة تجاه أي مسألة، ودائماً هناك أشخاص يريدون زيادة ثروتهم والتفوق على الآخرين باستغلال مواردهم، أشخاص يريدون فرض إرادتهم على الآخرين، رجال أعمال يريدون رفع الأسعار واستغلال موظفيهم، فكيف نمنع مثل هذه التصرفات؟ وكيف نحسم الخلاف؟

.7

قد تفقدنا حميتنا وتعصّبنا لرأينا أن نرفع أصواتنا وننشاجر لنبتش بالآراء المخالفة، ولكن العنف لن يأتي بنتيجة، بل يقود إلى تفاقم المشكلة.

8.

فما هو الحل إذاً؟

9.

لفض النزاع، قد تقوم مجموعة بالسيطرة علينا جميعاً والتحكم في كل القرارات والتصرف في كل الموارد، يفكرون ويقررون ويحكمون حسب رأيهم وبغض النظر عن آراء البقية. وإذا كانت ثمة آراء أخرى مخالفة لرأيهم، لا يُسمح لها بالظهور. هذا النوع من الحكم يسمى:

حكم النخبة (أوليغاركي): وفيه تقوم مجموعة صغيرة من الأشخاص (النخبة عادةً) باتخاذ القرارات عن المجتمع بأكمله، وعادةً ما يكون لهم نفس التوجه السياسي (قد ينتمون إلى نفس الحزب) وبالتالي تكون أفكارهم متطابقة عن الحكم وشكله وكيفية قيادة الدولة، ولا يهم إذا كان الشعب يخالفهم الرأي، فهم يملكون السلطة العليا ويستطيعون الحكم بناءً على أفكارهم فقط.

10.

وقد يقوم مجموعة من رجال الدين بالسيطرة على الحكم وعندها يسمى الحكم:

حكم ديني (ثيوقراطي): أي حكم رجال الدين، وفيه يستمد الحاكم فيه سلطته مباشرة من الإله، حيث تكون الطبقة الحاكمة من رجال الدين الذين يعتبرون موجهين من قبل الإله أو الآلهة أو يمتلكون لتعاليم سماوية لحكم العباد، كما في إيران والفايكان وغيرها من الثيوقراطيات.

11.

وفي بعض الحالات يقوم شخص واحد (الأقوى عادةً) بالسيطرة على الحكم، وهذا النوع من الحكم يسمى:

حكم الفرد (أوتوقراطي): وتكون فيه السلطة السياسية بيد شخص واحد، وكلمة (أوتوقراط) أصلها يوناني وتعني الحاكم الفرد، أو من يحكم بنفسه،

12.

وأشهر أنواع الحكم الأوتوقراطي هو **الحكم الديكتاتوري**، حيث الحاكم عسكري يحكم بالقوة وهو الأمر النهائي، يحكم إلى الأبد، ويتمتع بكل موارد الدولة دون الاكتراث لشعبه.

13.

وهناك نوع من أنواع الحكم الأوتوقراطي يسمى:

الحكم الملكي: وفيه يكون للملك أو الملكة سلطة مطلقة على كافة جوانب حياة رعاياه، وعادةً يُورث الحكم للابن أو الابنة وتستمر السلالة الملكية في حكم البلاد إلى الأبد،

.14

والملكية نوعان: الملكية المطلقة، وفيها يحكم الملك أو الملكة بشكل مطلق وبدون حدود لسلطته أو سلطتها، وأحد أشهر الأمثلة على الملكية المطلقة في أوروبا، هو لويس الرابع عشر، ملك فرنسا الذي تلخص مقولته: "أنا الدولة" المبدأ الأساسي للملكية المطلقة.

.15

والنوع الآخر هو الملكية الدستورية، وفيها يتم تحديد وتحجيم سلطات الملك أو الملكة في الدستور والقوانين، ومثال ذلك المملكة المتحدة (تسمى بريطانيا العظمى اليوم)، وتحكمها الملكة إليزابيث الثانية منذ عام 1952.

.16

في كل هذه الأنواع من الحكم يحكم الفرد أو النخبة ويتحكمون في المجموع ويحتكرون إرادة الأغلبية، لذا كان لا بد للبشرية من البحث عن بدائل أخرى تضمن للناس حقوقهم وتمنع أقلية قليلة من التحكم بمصير الأكثرية،

.17

ولكن ما هو شكل هذا البديل؟ كيف نحدد من يحكم البلاد؟

.18

قد نتفق على أن نحسم الخلاف بعمل قرعة، نرمي قطعة نقود في الهواء وكل رأي له وجه من العملة، ومن سقطت العملة باتجاه رأيه يكون هو الرأي المنتع، ويحكم البلاد،

.19

ولكن، ماذا لو كان هناك أكثر من رأيين في وقت واحد؟ هل نتحول إلى النرد ذو الأوجه الستة؟

صعب! من الصعب أن نسلّم إرادتنا لأداة نرميها في الهواء لتحديد مصير مواردنا أو مصيرنا.

.20

وبما أن الإنسان صاحب عقل وحكمة، ومهما بلغت حكمة عقل شخص أو مجموعة ما من عمق واتزان فإنها تبقى أقل من مجموع حكمة العقول الأخرى مجتمعة، لذا يعتبر إشراك مختلف العقول في عملية التفكير ووضع آليات لحسم القرارات هو الطريقة الأفضل.

.21

ولأجل ذلك ابتدع العقل البشري النظام الديمقراطي الذي يسمح بمشاركة الجميع في إدارة شؤونهم ومواردهم ومصالحهم، وبحيث يكون كل صوت مسموع وله حق المشاركة في العملية الديمقراطية.

.22

ومن هنا جاء مفهوم الديمقراطية، فما هي الديمقراطية إذاً؟ لنتابع الجزء الثاني!

.23

للمزيد عن هذا الموضوع ومواضيع أخرى ذات صلة، زوروا موقع «تعلم شارك» على العنوان التالي:

www.TaalamSharek.org

سلسلة: ما هي الديمقراطية؟

الجزء 2 من 3 – ما هي الديمقراطية وما هي نماذجها؟

1.

مقدمة: الآن وبعد أن تعلمنا من أين جاء أصل فكرة الديمقراطية، لنتعرف على هذا المفهوم على نحو أقرب من خلال الجزء الثاني!

2.

ورقة عمل: دعونا نبدأ من هذا السؤال: ما هي الديمقراطية؟ استخدم ورقة العمل المرفقة أدناه وضع تعريفاً للديمقراطية حسب معلوماتك.

3.

أصل كلمة ديمقراطية لاتيني مركب من كلمتين (Demos Kratos) وتعني حكم الشعب.

4.

مرّت الديمقراطية بمراحل متعددة لتصل إلى مفهومها الحالي وتعرّف على أنها مجموعة أسس وقيم وممارسات ومؤسسات إن وجدت في أي مجتمع بنسبة ما فإن هذا المجتمع يعتبر مجتمعاً ديمقراطياً بنسبة ما.

5.

تحمي الديمقراطية الحريات، وهي تعني مأسسة الحريات، أي تنظيمها وتأييدها ضمن قوانين يتفق عليها المجتمع.

والحرية هي واحدة من أهم القيم في المجتمعات الديمقراطية، حيث يستطيع أفراد المجتمع التصرف والتحدث والتفكير بحرية بحيث لا يتضارب ذلك مع الدستور والقانون وحقوق باقي أفراد المجتمع.

6.

والحريات هنا تشمل الحريات المدنية مثل:

- حرية المعتقد أو الدين أو المذهب
- حرية التجمع وتشكيل الحركات والأحزاب السياسية
- حرية التعبير وحرية الصحافة
- حرية تشكيل المنظمات الغير حكومية
- وغيرها من الحريات المدنية

.7

إضافة إلى الحريات السياسية مثل:

- الحرية من التسلط والاضطهاد
- حرية التوجه السياسي
- حرية تحقيق الذات بدون معوقات
- وغيرها من الحريات السياسية

.8

في الديمقراطية تكون شرعية السلطة نابعة من الشعب، والشعب يحدد ماهية المؤسسات والقوانين التي ستحكمهم وتحكم بلدهم ومواردهم.

.9

والديمقراطيات الحديثة تعتمد على آلية الانتخابات لأشخاص يمثلون الشعب ويتخذون القرارات الحاسمة ويديرون شؤون أفراد المجتمع ومواردهم ومصالحهم،

.10

وبما أنه سيكون دائماً هنالك مصالح وآراء مختلفة لأفراد المجتمع، فالانتخابات تسمح لجميع هذه الآراء بالتنافس للفوز بأصوات الناس والوصول إلى الحكم لتطبيق هذه الأفكار والسياسات.

وهذا جزء أساسي من النظام الديمقراطي الذي يسمح لجميع الآراء المختلفة بالتواجد والتنافس كجزء من العملية الديمقراطية،

.11

الديمقراطية يجب أن تعكس آمال ومشاعر وإرادة وقيم المجتمع الذي تحكمه، وهي لا تعني فقط الانتخابات، بل تشمل كل ما له علاقة بإدارة شؤون أفراد المجتمع وحماية مصالحهم، وهذه المصالح تتضمن: الحياة الكريمة، التعليم، حقوق الإنسان، الخدمات العامة، البنية التحتية، إلى آخره من مصالح الأفراد التي تؤمن عليها الحكومة.

.12

تسعى النظم الديمقراطية لضمان الاستقرار والسلام لمواطنيها،

وهناك قول سائد: "الديمقراطيات لا تقاتل بعضها"، ففي الغالب، تحقق الديمقراطيات السلام لشعوبها حيث يحظى كل مواطن بنفس القدر من الاحترام في المجتمع وهذا يؤدي إلى نشوء بيئة آمنة وأكثر رغباً وسروراً للجميع.

.13

من الواضح أن الديمقراطية ليست كالبدلة مسبقة الصنع وعلى اللابس أن يُأقلم جسمه عليها،

.14

إنما العكس هو الصحيح، فالديمقراطية هي مثل قطعة القماش التي تضم المبادئ الأساسية التي تضمن تحكّم الناس في حياتهم وطريقة حكمهم، ولهم أن يحولوها إلى الشكل الذي يناسبهم (على مقاسهم)،

لذا نرى نماذج متعددة للنظم الديمقراطية ونرى طرق مختلفة لإدارة الحكم في البلدان التي تصنف بأنها ديمقراطية.

.15

ورقة عمل: ما هي نماذج الديمقراطيات التي تعرفها؟ استخدم ورقة العمل المرفقة لتساعدك في ترتيب أفكارك.

.16

يوجد نموذجان أساسيان للديمقراطية: الديمقراطية المباشرة والديمقراطية غير المباشرة (الممثلة)

.17

الديمقراطية المباشرة هي الشكل الأول والأقدم من أشكال الديمقراطية، يقوم فيها أفراد الشعب بالتصويت على جميع القرارات العامة بشكل مباشر، وقد تُطبّق هذا النوع من الديمقراطية في المدن اليونانية القديمة وبشكل خاص في أثينا.

وضوحاً، لا يمكن تطبيق هذا النموذج من الديمقراطية على مجموعة كبيرة من البشر.

.18

ولذا، ابتكر البشر الديمقراطية غير المباشرة أو الممثلة (وهي النموذج الشائع من الديمقراطية في الوقت الحاضر)، وفيها يختار الشعب من ينوب عنه لكي يمارس السلطة،

فالشعب يبقى مصدراً للسلطة غير أنه لا يمارس السلطة بشكل مباشر بل يفوض السلطة إلى حكومة يختارونها من بينهم،

وإذا لم يرض الشعب عن أداء الحكومة، يمكنه انتخاب ممثلين آخرين عنه ليقوموا بالمهمة بما يرضي الشعب ويحقق مصالحه.

.19

ولكن مالذي يمنع هذه السلطة المنتخبة من تغيير مسارها وتحويل الحكم إلى حكم أوليغاركي متسلط على الشعب وخاصة الأقليات التي لم تفرز أحزابها أو ممثلوها في الانتخابات؟

.20

لحل هذه المشكلة في الديمقراطيات الحديثة، تم وضع عقد اجتماعي (يسمى الدستور) وهو القانون الأساسي الذي يتفق الشعب عليه لينظم حياتهم، وفيه يتم التأكيد على حماية جميع أفراد المجتمع تحت القانون دونما أي تمييز، فالدستور إذاً يحمي المواطنين من انحراف الحكام ويضمن استمرارية النظام الديمقراطي،

.21

وتم تقسيم الحكم إلى ثلاث سلطات مستقلة عن بعضها البعض بموجب هذا الدستور، وهذه السلطات هي:

السلطة التشريعية (البرلمان): تقوم بوضع القوانين ومساءلة الحكومة

السلطة التنفيذية (الحكومة): تقوم بتنفيذ القوانين وصيانتها وحكم البلاد ومواردها

السلطة القضائية (القضاء): تقوم بصيانة الدستور والقانون من خلال الحكم على المخالفين

.22

وهذا يسمى مبدأ فصل السلطات، ومعناه استقلالية السلطات الثلاث عن بعضها البعض، بحيث تمارس الرقابة على عمل بعضها البعض بموجب الدستور والقوانين المعمول بها، وبحيث لا يتجاوز أي منها حدود سلطته،

.23

وبهذا نكون قد تعرفنا على مفهوم الديمقراطية ونماذجها؟ ولكن ما هي الأسس والمبادئ التي يبنى عليها مفهوم الديمقراطية؟
لنتابع الجزء الثالث!

.24

للمزيد عن هذا الموضوع ومواضيع أخرى ذات صلة، زوروا موقع «تعلم شارك» على العنوان التالي:

www.TaalamSharek.org

سلسلة: ما هي الديمقراطية؟

الجزء 3 من 3 – ما هي أسس ومبادئ الديمقراطية؟

.1

حتى الآن، تعلمنا من أين جاء أصل فكرة الديمقراطية وتعرفنا على مفهومها الأساسي ونماذجها؟ ولكن ما هي الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الديمقراطيات؟ لتتعرف عليها من خلال الجزء الثالث!

.2

ورقة عمل: ما هي مبادئ وأسس الديمقراطية برأيك؟ استخدم ورقة العمل المرفقة وضع قائمة بهذه المبادئ والأسس.

.3

لكي يوصف مجتمع ما أنه مجتمع ديمقراطي فإنه لابد من أن يتبنى ويطبق مجموعة من المبادئ الأساسية، فيما يلي بعض هذه المبادئ:

- حقوق الإنسان
- التعددية
- التسامح
- التمثيل
- الانتخابات
- مشاركة المواطنين
- دور الإعلام والمجتمع المدني
- دور السلطات العسكرية
- الأحزاب السياسية
- حكم الأغلبية وحقوق الأقليات
- حكم القانون
- العدل والمساواة
- الحكم الرشيد
- الشفافية والمحاسبة

سنقدم كل واحد من هذه المبادئ باختصار،

.4

حقوق الإنسان

إن احترام وصون حقوق الإنسان الأساسية هو من أهم مبادئ الديمقراطية، وهذه الحقوق تتضمن على سبيل المثال لا الحصر: حق حرية التعبير والتدين، حق الحماية تحت القانون، حق التجمع والمشاركة في الحياة السياسية، الاقتصادية، والثقافية في المجتمع.

.5

التعددية

وهي تعبير عن الاحتفاء بفكرة التنوع في المجتمع والانتماءات المتعددة للشخص الواحد أو للتجمع الواحد والتعايش السلمي بين جميع فئات المجتمع، فلا يجوز لشخص أو مجموعة ما أن تبتطش بالآخرين لمجرد أنهم مختلفون، والتعددية تعبر عن هوية المجتمع المتعدد بكافة فئاته.

ومن هنا تأتي فكرة التعددية الحزبية ووجود أكثر من حزب واحد يتنافسون في تقديم المشروع الأفضل وللناس حرية الاختيار بين هذه المشاريع وبين هؤلاء الأشخاص، فالتعددية تمنع جهة واحدة فقط من أن تحتكر الفضاء السياسي. وهناك التعددية السياسية، الدينية، الاقتصادية، والاجتماعية، وكلها مصالحة في المجتمع الديمقراطي.

.6

التسامح

تتنوع المجتمعات البشرية على عدة مستويات، دينياً، عرقياً، فكرياً، سياسياً، ثقافياً، وغير ذلك، وعلى أفراد المجتمع الديمقراطي أن يتقبلوا بعضهم البعض كما هم، وأن يتسامحوا مع الاختلافات فيما بينهم، وهذا يتطلب من كافة فئات المجتمع التعاون للتوصل إلى حلول وسط ترضي جميع الأطراف، بحيث يربح الجميع ولا يخسر أحد.

فالديمقراطية تقوم على قيم التسامح واحترام الآخر وخياراته، وقبوله وتوفير بيئة مناسبة وآليات تسمح بهذا التنوع وتحافظ عليه لأنه إن لم أضمن ذلك لغيري فما هو الضمان أنه سيكون هناك ضمان لي ولاختياراتي أنا في الحياة؟

.7

التمثيل (عن طريق الانتخابات)

والمقصود به أن يكون هناك من يمثل المواطنين في إدارة الشؤون العامة سواء عن طريق الانتخاب أو التعيين من قبل هيئة منتخبة، فليس بالإمكان أن يتفرغ الجميع للشأن العام بشكل مباشر، وهناك طرق متنوعة ومتعددة تسمح للمواطنين بالمشاركة في الشأن العام بشكل غير مباشر وأن يكونوا مؤثرين فيه.

.8

انتخابات حرة ونزيهة ودورية

وليس المقصود هنا أي انتخابات وانتهى الأمر، فالانتخابات لها شروط، فليس كل من قام بالانتخابات يكون حقق الديمقراطية. وهذه الشروط هي أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة ودورية، وهذا مذكور في المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "

- لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً.

- لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.
- إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة ودورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت."

وبالتالي فكرة دورية الانتخابات أساسية خاصة للأفراد الذين لم يفز ممثلهم في الانتخابات كونهم يعلمون أنهم سيحظون بفرصة أخرى خلال عدة سنوات للمشاركة مرة أخرى وانتخاب ممثلهم ومحاولة إيصال أفكارهم إلى الحكم لتحقيقها.

.9

مشاركة المواطنين

ولكي تقوم الديمقراطيات، لا بد من مشاركة المواطنين، فقد تكون أفكار الديمقراطية ملهمة وجميلة في النطاق النظري، ولكن تطبيقها صعب، فمجرد عقد انتخابات لا يعني أبداً أننا بنينا نظام ديمقراطي، وذلك لأن الديمقراطية تحتاج مشاركة المواطنين فيها لكي تعمل وتنجح وتستمر.

مثلاً، يتوجب على المواطنين المشاركة في الحياة العامة، الانتخابات، تثقيف أنفسهم عن توجهات المرشحين وسياساتهم وما يدعون إليه، بالإضافة إلى حضور الاجتماعات العامة مع المرشحين والسياسيين والمساءلة والمحاسبة وإيصال أصواتهم إلى المسؤولين، وما إلى هنالك من أمور يجب على المواطنين القيام بها لضمان وجود تمثيل لهم في الحكم وللمشاركة بشكل فعال في إنجاح نظامهم الديمقراطي، خاصة في الديمقراطيات الناشئة.

.10

دور الإعلام والمجتمع المدني

ويستطيع المواطنون أيضاً المشاركة من خلال الإعلام ومبادرات المجتمع المدني، فدور هاتين السلطتين أساسي ومكمل للسلطات الثلاث، بل إن البعض يذهب إلى اعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من السلطة وذلك لأهمية دورهما في ممارسة الرقابة على عمل السلطات الثلاث،

فالإعلام يلعب دور الرقيب من خلال التقارير الصحفية التي تكشف مواطن الخلل وتطرحها للرأي العام، مع السماح للمسؤولين بشرح سياساتهم للشعب، وللشعب أن يبدي رأيه في هذه السياسات.

ومبادرات المجتمع المدني تقوم بالتعبير عن احتياجات ومتطلبات المواطنين والدفاع عن حقوقهم، وتغطي مواطن عجز السلطات والنواحي التي تقصر فيها الدولة.

.11

دور السلطات العسكرية

أما السلطات العسكرية فدورها في الديمقراطيات يقتصر على حماية الشعب والبلاد وتقديم المشورة للحكومة المدنية المنتخبة، وتنفيذ أوامرها في حال قررت الحكومة خوض حرب دفاعاً عن شعبها وأرضها. ويعتبر مبدأ تحكم السلطة المدنية بقرارات الحرب والسلم من أهم المبادئ في النظم الديمقراطية، ذلك أن السلطة المدنية منتخبة من الشعب لاتخاذ مثل هذه القرارات.

وهذا الدور للسلطة العسكرية مختلف تماماً عن دورها في النظم الديكتاتورية حيث عادةً ما يكون العسكريون هم في مركز القيادة ويتخذون قرارات الحرب والسلم.

.12

الأحزاب السياسية

وعادةً في الديمقراطيات، ينظم الناس أنفسهم في أحزاب سياسية وهذه هي الطريقة الأساسية لتشكيل الحكومة في الديمقراطيات الليبرالية. والأحزاب السياسية منظمات قائمة على مجموعة أفكار ومبادئ يتفق عليها أعضاء الحزب، وتشكل الأحزاب صلة الوصل بين الشعب وحكومته، حيث يختار كل حزب مرشحيه ويسعى إلى انتخابهم ليصبحوا جزءاً من الحكم، يقودون الدولة في حال فازوا في الانتخابات، أو يجلسون في صفوف المعارضة في حال خسروا، بانتظار الانتخابات القادمة ليحاولوا من جديد الوصول للحكم وتمثيل أعضاء حزبيهم وأفكاره في الحكومة.

.13

حكم الأغلبية وحقوق الأقليات

حكم الأغلبية وحقوق الأقليات، وهو مبدأ من مبادئ الديمقراطية، ففي المجتمع الديمقراطي، وبما أنه سيكون هناك أكثرية تفوز في الانتخابات، وأقلية خاسرة، فتحكم الأغلبية بشرط أن تصون وتضمن حقوق الأقليات حسب الدستور، ولا يحق للأغلبية الحاكمة في هذه الحالة أن تضطهد الأقليات وتجردهم من حقوقهم كمواطنين في البلد.

.14

حكم القانون

لأننا بشر والبشر يخطؤون ويختلفون في الرأي والمواقف، ولحل النزاعات، كان لا بد من وجود قانون يحكم البلاد والعباد، يحترمه الجميع ويعتمدون عليه في استحصال حقوقهم في حال انتهكها فرد من أفراد المجتمع.

حتى عندما تنتهك الحكومة حقوق الفرد، يستطيع الفرد مقاضاتها تحت القانون، فلا أحد مهما كانت مرتبته أو مستواه الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو موقعه في الهيكل الإداري الحكومي وغير الحكومي، ولا حتى الحكومة، لا أحد فوق القانون.

.15

فالقانون سيكون الفيصل، والمواطنون يطورون وسائل وآليات متنوعة ومتعددة لتحقيق قيمة العدالة في المجتمع بحيث لا يمارس عليهم ظلم أو حيف من أي شخص أو فئة ضدهم، وإن وجد فإنه توجد في الديمقراطيات طرق قانونية شفافة ومضمونة ومعلنة وسهلة الوصول إليها لكي يعود الحق لأصحابه.

.16

العدل والمساواة

وبما أن حكم القانون أساس من أسس الديمقراطية، وبما أن الديمقراطية تضمن للجميع التحايج والتظلم للقضاء تحت سقف القانون، فذلك يضمن تحقيق العدالة لجميع المواطنين المتساوين أمام القانون، وتكون الحقوق مضمونة للجميع بشكل متساوٍ دون تمييز على أساس عرق أو لون أو جنس أو دين أو أي نوع آخر من التمييز.

.17

فلا يوجد شخص فوق القانون مهما كان مستواه الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو موقعه في الهيكل الإداري الحكومي وغير الحكومي.

.18

الحكم الرشيد

في الديمقراطيات الناجحة، غالباً ما يكون الحكم رشيداً، والمقصود بذلك أن تكون الحكومة فعالة في إدارة شؤون البلاد ومواردها، شفافة في عملها، ومتجاوبة مع متطلبات الشعب، بحيث تحقق الرخاء لشعبها، وبنفس الوقت يجب أن تكون الحكومة مستعدة للمحاسبة أمام المواطنين.

.19

الشفافية والمحاسبة

فمن يتولى الشأن العام هو مسؤول تجاه الشأن العام والمال العام، وتؤمن النظم الديمقراطية طرقاً وأساليب وآليات لجعل مختلف المؤسسات الحكومية والأفراد مسؤولين عن تصرفاتهم وأفعالهم،

ويجب أن تكون أعمال العاملين بالشأن العام شفافة ومعلنة للملأ، وللناس القدرة على الوصول إلى أدراج ملفاتهم ليعرفوا كيف يتصرف المسؤول في الشأن العام، وإذا ثبت تورط مسؤول ما بقضية اختلاس أو ما شابه، فيتم مقاضاته وربما طرده من منصبه.

.20

والآن، أين يكمن بيت القصيد؟ بيت القصيد هنا هو الإنسان فقط! من الممكن أن توفر الديمقراطية آليات لحل مشاكل الناس لكنها تبقى نظاماً يمارسه بشر. فالبشر هم من سيقرر هل ستحل الديمقراطية لهم مشاكلهم أم لا؟! هل سيتعايشون مع بعضهم البعض؟ هل سيحترمون اختلافاتهم؟ هل سيؤسسون نظاماً عادلة تحترم كرامة الإنسان بعيداً عن أي نوع من التمييز؟ برأيكم، هل هذه مجرد أمنيات أم أنها قابلة؟

.21

للمزيد عن هذا الموضوع ومواضيع أخرى ذات صلة، زوروا موقع «تعلم شارك» على العنوان التالي:

www.TaalamSharek.org